



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والأدارية
مجلد (21) عدد (4) 2025



ادارة الاستثمارات المصرفية واثرها في المصارف العراقية الاسلامية
(مصرف الطيف وايلاف إنموذجا)

سارة جواد كاظم جعفر الحناوي

مطار النجف الاشرف الدولي

mosweysara@gmail.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم ادارة الاستثمارات المصرفية وتاثيرها على تحقيق الربحية في المصارف العراقية ، مع التركيز على نموذج مصرف الطيف الاسلامي. وقد استندت الدراسة الى مراجعة الابحاث المالية والمصرفية الحديثة المرتبطة بموضوع تقييم الاداء المالي، لتعزيز الفهم المصرفى لهذا الجانب ، كما انها تسعى الى التعرف على ابرز المؤشرات المالية ، لا سيما مؤشرات الربحية ، التي تعكس مدى نجاح الاستثمار المصرف في مصرف الطيف الاستشاري، وقد "اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي، الى جانب المنهج القياسي الاحصائي، في تحليل البيانات المتاحة ." ، كما استنتجت الباحثة ان معدلات النمو السنوية متذبذبة في مصرف الطيف الاسلامي خلال سنوات البحث.

الكلمات المفتاحية : الاستثمارات المصرفية ، المصارف العراقية ، مصرف الطيف الاسلامي، مصرف ايلاف.



Banking Investment Management and its Impact on Iraqi Islamic Banks (Al-Taif and Elaf Banks as a Model)

Sara Jawad Kazem Jaafar Al-Muhannawi
Al-Najaf Al-Ashraf International Airport
mosweysara@gmail.com

Abstract

This study aims to evaluate the management of banking investments and their impact on profitability in Iraqi banks, with a focus on the case of Al-Taif Islamic Bank. The study is based on a review of modern financial and banking literature related to the topic of financial performance evaluation, in order to deepen the banking understanding of this aspect. It also seeks to identify the most prominent financial indicators, especially profitability indicators, which reflect the success of banking investment at Al-Taif Islamic Bank. The study relied on the descriptive inductive approach alongside the statistical quantitative method to analyze the available data. The researcher concluded that the annual growth rates at Al-Taif Islamic Bank were volatile during the years of the study.

Keywords: Banking investments, Iraqi banks, Al-Latif Islamic Bank, Elaf Bank



**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والأدارية**
مجلد (21) عدد (4) 2025



المقدمة

يُعتبر تقييم الأداء المالي من المواضيع ذات الأهمية المستمرة والمتعددة، نظراً لأنه يعكس مؤشرات علمية دقيقة تعبّر عن مستوى الأداء المصرفي في أي دولة، سواء كانت نامية أو متقدمة أو في طور التحول. في العراق، تكتسب عملية تقييم الأداء بعداً خاصاً نظراً لخصوصية القطاع المصرفي، لا سيما المصارف الاهلية التي تلعب دوراً حيوياً في الحاضر والمستقبل.

وتحت المؤشرات المالية من ابرز أدوات التحليل المستخدمة لتقييم الأداء الكلي والجزئي للمنظمات كافة، حيث يمكن مقارنة المؤشرات المالية لمنظمة واحدة عبر فترات زمنية مختلفة، أو مقارنة متوسط المؤشرات المالية لمجموعة من المنظمات مع معايير الصناعة في نفس النشاط أو القطاع.

المحور الأول منهجية البحث

أولاً: مشكلة الدراسة :

تُعد واحة من ابرز المشكلات التي تواجه المصارف العراقية تحديد مجالات الاستثمار المناسبة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية ، وذلك في ظل بيئة اعمال متقلبة تتسم بعدم الاستقرار وارتفاع مستوى المخاطرة . ومن بين هذه المجالات، تبرز الربحية بكل اشكالها باعتبارها المجال الاستثماري الاكثر جذباً للمصارف الاستثمارية .

وتتمثل مشكلة هذه الدراسة حول النقاط الآتية:

أولاً، تعاني المصارف من تعثر الديون، حيث يواجه المستفيدين من القروض صعوبة في تسديدها، سواء القروض نفسها او التسهيلات الممنوحة معها، نتيجة عدم الاستقرار في بيئة العمل وغيرها من العوامل المؤثرة.

ثانياً، يعاني القطاع المصرفي من ضعف في الموارد، حيث يعتمد بشكل كبير على تمويل استثماراته من مدخلاته الذاتية حتى في حالات وجود فرص استثمارية محدودة.

كل هذه العوامل، إلى جانب عوامل أخرى، أدت إلى تفاقم مشكلة المخاطرة المصاحبة لتحقيق الربحية المصرفية ، وهو ما ينعكس بدوره على مستويات الاستثمار المصرفي وقدرته على التوسيع او التكيف مع متغيرات السوق.



ثانياً: أهمية الدراسة :

"تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الربحية بالنسبة للمؤسسات المصرفية والمالية، إلى جانب الأهمية البالغة للاستثمار المصرفي. ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى استكشاف العلاقة بين الربحية والاستثمار في المصارف العراقية ". وخصوصاً مصرف الطيف الإسلامي عينة البحث من خلال نظرة لمدى الانعكاسات التي تتركها الربحية على الاستثمار في المصارف .

ثالثاً : اهداف البحث :

تسعى الدراسة من خلال المنهج الذي اعتمدته، إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية ، منها:

- عرض وتحليل البعد الفلسفى للربحية ، مع توضيح مزاياها وشكلها المختلفة وطرق قياسها.
- تقديم تعريف شامل للاستثمار المصرفى، مع ابراز اهميته وفلسفه هذه الاممية بالنسبة للمصارف العراقية .
- التعرف على ابرز المؤشرات المالية، لا سيما مؤشرات الربحية ، التي تعكس مدى نجاح الاستثمار المصرفى.
- بيان الدور الذى يلعبه الائتمان المصرفي في المصارف المشمولة بالدراسة والمجتمع المصرفي بشكل عام.

كما تهدف الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترنات التي تسهم في تطوير أساليب العمل والاستثمار داخل المصارف العراقية ، بما يعزز من ادائها ويرتقي بمستوى خدماتها.

رابعاً : فرضية الدراسة :

لغرض تحقيق هدف البحث ، صيغت الفرضيات الآتية :

1 – الفرضية الأصلية

"انطلاقاً من مشكلة الدراسة و أهميتها، و سعيًا لتحقيق الاهداف المنشودة ، تم صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة انطلاقاً من القناعة بأنها تساهم في ايجاد حل لمشكلة الدراسة ، وتتص هذه الفرضية على ان (الربحية المصرفية انعكاسات ايجابية في تعزيز الاستثمارات المصرفية وتحقيق الارباح)." .

**2- الفرضيات الفرعية**

- ا - هناك مجالات للاستثمار مناسبة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لتلك المصارف
- ب - توجد مخاطر تصاحب الربحية المصرفية والتي بدورها تترك انعكاسات على مستويات الاستثمار المصرفية.

خامساً: منهج البحث :

"اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي الى جانب المنهج القياسي الاحصائي، في تحليل البيانات المتوفرة المتعلقة بمشكلة الدراسة ، بهدف دراسة وتحليل العلاقات والاثار المتبادلة بين متغيرات الدراسة .".

سادساً: الدراسات السابقة :

1- دراسة عمران (2006) (¹)

هناك عدة أساليب للتقليل من مخاطر الاستثمار المصرفية أهمها التنوع فكلما كانت المحفظة المالية منوعة جيداً أدى ذلك إلى تقليل المخاطرة ، كما توجد سياسات واستراتيجيات يؤدي إتباعها إلى تقليل مخاطر الاستثمار المصرفية ومن السياسات المتبعة في إدارة المحفظة المالية السياسية الداعية التي تقوم على عنصر التحفظ تجاه عنصر المخاطرة ، وذلك بإعطاء الأولوية لعنصر الأمان على حساب العائد وأيضاً هناك السياسة المتوازنة التي تقوم على تحقيق التوازن النسبي بين العوائد والمخاطر .

2- دراسة ناجي (2010) (²)

تبرز أهمية الدراسة في ان النقود في اي بيت مالي (المصرف) لا تخزن بهدف الخزن لأن ذلك يؤدي إلى تقليل اقیامها وعليه لابد من تفعيل دورها في الاقتراض والاتئمان والاستثمار المصرفية. وهذا الذي اراد الباحث ان ييرّز دور هذه المصارف في الاستثمار ومدى الاستثمار الحقيقي المتواجد في العراق ماضياً وحاضراً.

3- دراسة أحمد (2012) (³)

إن الاستثمار الاقتصادي هو التحدي الذي يواجه جميع الدول في العالم الإسلامي الذي ينتمي برمته إلى مجموعة الدول النامية و باتفاق بين جميع الاقتصاديين بأن عملية التنمية تحتاج إلى أعباء تمويلية في جميع مراحلها، وأن النهوض بالمجتمع من كبوة التخلف الاقتصادي والإجتماعي يتطلب تعبيئة جميع القوى في المجتمع مادية ومعنوية ولا يغيب عن الأذهان ما للجهاز المغربي في أي



بلد من دور هام وفعال في تعبئة موارد المجتمع، ودفعها في طريق تحقيق الأهداف التنموية التي يصبو إليها، وكلما كان الجهاز المالي متقدماً في تعاملاته مع معتقدات الشعوب وتطلعاتها كلما كانت استجاباته لهم أكثر وبالتالي تكون فعالية هذا الجهاز في دفع عملية التنمية أقوى وأعظم ، من ذلك يتبيّن بجلاء الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية لتحقيق ما تطمح إليه الدول الإسلامية وشعوبها من تقدم ونهضة واستقرار ، وإن ترحيب جماهير المسلمين وإقبالهم المنقطع النظير على التعامل مع المصارف الإسلامية لخير دليل على ذلك.

4- دراسة بو عามلي (4) (2015)

تبرز أهمية هذه الدراسة إلى بيان دور البنوك التجارية وأساليبها في استثمار أموال العمالء، والدور الفعال الذي تلعبه في تطوير اقتصاد الوطن من خلال أساليب تقليدية تعتمد فيها أساساً على جلب الودائع ومنح القروض وأخرى حديثة تعتمد على الاستثمار في الأوراق المالية والتعامل بالأوراق التجارية وفتح الإعتمادات المستندية بما يحقق الربحية ويوفر السيولة في الوقت نفسه.

هدف الدراسة : تبرز اهداف هذه الدراسة إلى بيان دور البنوك التجارية وأساليبها في استثمار أموال العمالء، والدور الفعال الذي تلعبه في تطوير اقتصاد الوطن من خلال أساليب تقليدية تعتمد فيها أساساً على جلب الودائع ومنح القروض وأخرى حديثة تعتمد على الاستثمار في الأوراق المالية والتعامل بالأوراق التجارية وفتح الإعتمادات المستندية بما يحقق الربحية ويوفر السيولة في الوقت نفسه.

5- دراسة المشيقح (5) (2014)

نظراً للأهمية التي تحملها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحظى هذه الأخيرة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر الضرورة الاستراتيجية لتحقيق الاستثمار وكمال العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية . والمشاركة الفعالة للجهاز المالي في تحقيق انتعاش اقتصادي يتطلب منه تعبئة المدخرات من مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتقديمها في صورة قروض مصرفية تكون في خدمة المجتمع كما أنها تعتبر أساس النشاط البنكي و الوسيلة المناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.



1 – الاستثمار

عرف الاقتصاديون الاستثمار بتعريف متعددة تشير الى استعمال المال من وجهة نظر اقتصادية وبيان نوع الاستعمال وهي كالتالي :

اولاً : عرفه دريد كمال : (تمثل وظيفة توظيف الاموال الفائضة في استثمارها في ادوات و مجالات متنوعة ، بهدف خلق انتاج جديد او توسيع الانتاج الحالي، وزيادة تكوين راس المال على مستوى الاقتصاد او المجتمع، مما يساهم في تحقيق زيادة فعلية في الثروة) ⁶ .

ثانياً : اضافة طاقات انتاجية جديدة الى الاصول الموجودة وذلك بمشروعات جديدة ، و التوسع في الموجود ، وتحديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي .

بناءً على ما تقدم، يمكن القول ان التعريفين يعكسان مفهوم الاستثمار من منظور اقتصادي عام، حيث يشتراكان في فكرة توظيف او استخدام المال بهدف استغلاله وتنميته وزيادته. ويتحقق ذلك من خلال وجود مجال استثماري يتيح خلق سلع وخدمات جديدة ، او توسيع حجم الانتاج، او زيادة مكونات راس المال. وهكذا، تكشف هذه التعريفات عن العناصر الاساسية للاستثمار، وهي المال، المجال الاستثماري، والاضافة الانتاجية . وعرفه العلامة الحلي (ت 727هـ) : (التجارة هي الاسترباح بالبيع والشراء ويدخل تحتها ما هو من توابعها) ⁷ . فذكر العلامة مفهوم الاسترباح ليجعله شاملًا لجميع المعاملات التي تتحقق بها التجارة .

وقد ذكر الشهيد الصدر الاستثمار بأنه : (يقوم البنك بتوظيف جزء من امواله الخاصة او من الاموال المودعة لديه في شراء الاوراق المالية ، والتي غالباً ما تكون على شكل سندات، وذلك بهدف تحقيق الربح مع الحفاظ على مستوى معين من السيولة . وتتميز هذه الاوراق المالية بامكانية تحويلها بسرعة الى نقد في اغلب الاحيان، مما يوفر للبنك مرونة في ادارة امواله) ⁸ .

ومن الملاحظ في تعريف السيد الصدر انه قد حصر الاستثمار في اطار الوظيفة المصرفية ، باعتبار ان البنك يقوم بعدة وظائف منها استثمار الاموال، ولم يعرّفه ضمن نطاقه العام. ورغم هذا التقييد، فقد اشار الى عملية المعاوضة التي تتحقق بها عملية الاستثمار، مما يجعل تعريفه خاصاً ومحدوداً بهذا السياق كما تناول السيد الصدر في كتابه "اقتصادنا" مفهوم الاستثمار من خلال حديثه عن نظام الاقطاع، حيث اشار الى ان الامام قد يواجه صعوبة في توفير الكميات المطلوبة لخدمة



**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والأدارية**
مجلد (21) عدد (4) 2025



الناس، بسبب محدودية الامكانيات المادية اللازمة لانتاج كميات ضخمة من قبل الدولة في البداية . لذلك، يفضل اعتماد اسلوب اخر لانتاج يتمثل في السماح للافراد او الجماعات بالاستثمار⁹.

2 – المصرفية

تختلف التعاريف المتعلقة بالمصارف باختلاف القوانين والأنظمة التي تنظم عملها، والتي تتفاوت من بلد الى اخر. كما تختلف هذه التعاريف بناءً على طبيعة نشاط المصارف وشكلها القانوني لذلك، يصعب وضع تعريف شامل يغطي جميع انواع المصارف وشكالها وقوانين التي تحكمها وقد عُرف المصرف (Bank) وفقاً لقاعدة رقم (10) من معايير المحاسبة المحلية بانه: "كل المنشآت المالية المماثلة التي يكون نشاطها الرئيس استلام الودائع، الاقتراض، منح القروض، والقيام بعمليات الاستثمار ، بالإضافة الى القيام بعمليات التوسط في المبادرات التجارية المحلية او الدولية ، واي خدمات اخرى ذات علاقة بمعامل الصيرفة ".⁽¹⁰⁾

عرف المشرع الاردني المصرف على انه"الشركة التي رخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية وفق احكام هذا القانون" وعرف الاعمال المصرفية على انها "جميع الخدمات المصرفية ولا سيما قبول الودائع واستعمالها مع موارد اخرى للمصرف في الاستثمار كلية او جزئياً بالاقراض او بایة طريقة اخرى يسمح بها هذا القانون".⁽¹¹⁾

كما عرفه المشرع المصري في المادة التاسعة عشرة من القانون رقم 57 لسنة 1951 بانه: "كل شخص طبيعي او اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور، سواء كانت هذه الودائع تدفع تحت الطلب او بعد اجل محدد".

خلال ما تقدم من تعاريف للمصرف "هناك اتفاق على تعريف المصرف بأنه كافة المنشآت المالية التي يكون استلام الودائع والاقتراض ومنح القروض واستثمار تلك الودائع بالاقراض او اي طريقة اخرى وفق القانون".⁽¹²⁾

3 - الربحية

الربحية هي العلاقة بين الارباح التي تتحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح. ونعتبر الربحية هدفاً رئيسياً للمؤسسة ومقاييساً لمدى كفاءتها سواء على مستوى الوحدة الكلية او الوحدات الجزئية . ويُقاس مستوى الربحية عادة اما من خلال نسبة الارباح الى المبيعات، او من خلال نسبة الارباح الى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها⁽¹³⁾



الشركات المنتجة للمواد المختلفة او التي تقدم خدمات معينة تعتمد في تعريف الربح على اعداد الميزانية بدقة ، حيث يُحتسب الربح اساساً من الفارق بين قيمة المدخلات من مواد وخدمات وعمل، وبين المخرجات التي تمثلها اسعار البيع. هذا المفهوم يعكس الشعور التجاري الذي يسعى الى تحسين قيمة الشراء والبيع ، اما بالنسبة للمؤسسات غير الربحية ، فقد لا يتوفّر لدى المساهمين مفهوم عددي واضح للربح او الخسارة ، الا ان الربح يأخذ بعداً مختلفاً يتمثّل في اداء الواجب الوطني من خلال دعم التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات الاجتماعية بأسعار معقولة ، ويشمل ذلك توفير فرص عمل لبناء المجتمع والحفاظ على الموارد والنتائج الاقتصادي داخل البلاد ، ومع ذلك لا تستبعد هذه المؤسسات مفهوم الربح تماماً، خاصة اذا كان هناك سبيل معقول لتحقيقه، مثل تقديم خدمات للاوافدين من دول اخرى. فعلى سبيل المثال، تعد اشهر الجامعات في العالم الغربي مؤسسات اقتصادية غير ربحية ، لكنها اكتسبت مكانة مرموقة عالمياً من خلال تقديم خدمات واستشارات ودراسات علمية او خدمات طبية بأسعار تناسب مع جودة الخدمة . ومع مرور الوقت، جلت هذه المؤسسات موارد مالية ضخمة ، مما مكّنها من تطوير خدماتها وتوسيعها، واستقطاب عدد كبير من اشهر العلماء والاطباء للعمل فيها⁽¹⁴⁾.

4 - الاستثمارات المصرفية

يعتبر الاستثمار "احد اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة ، وله اهمية كبيرة لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه في خلق الطاقات الانتاجية وتوسيعها، بالإضافة الى المحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة فعلاً، فضلاً عن المساهمة في زيادة المخزون السلعي"⁽¹⁵⁾ .

ويعرف بأنه تخصيص راس المال للحصول على وسائل انتاجية جديدة او لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الانتاجية⁽¹⁶⁾ ، ويعود الاستثمار ايضاً وسيلة فعالة لاحادث تغييرات هيكيلية في الاقتصاد القومي، حيث يؤثر توزيع الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية على نمط التغيير الهيكلية (البنيوي) وبالتالي على هيكل التجارة الخارجية ، ومن هنا، يتحمل الاستثمار مسؤولية كبيرة عن معظم السمات الايجابية والسلبية في اتجاهات النمو الاقتصادي. ويُعرف الاستثمار على انه عملية خلق سلع رأسمالية جديدة تزيد من القدرة الانتاجية للمجتمع⁽¹⁷⁾ .

والاستثمار من الناحية القومية هو ذلك النشاط الذي يؤدي الى، نشأة اصول جديدة فضلاً على الاصول الموجودة حالياً او الى تطوير قدرتها الانتاجية وتسمى هذه العملية بعملية التكوين

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية**والأدارية****مجلد (21) عدد (4) 2025**

الرأسمالي⁽¹⁸⁾ ، ولا يدخل في هذا المفهوم ذلك الاستثمار الذي ينطوي على عملية نقل الملكية كما هي الحال في الاستثمارات المالية ، (وهناك عدد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار المحلي مثل تكوين رأس المال الثابت او التراكم الرأسمالي)⁽¹⁹⁾ .

تتطلب عملية التكوين الرأسمالي في البداية ادخار جزء من الدخل الجاري، ثم تحويل هذا الجزء من الدخل غير المستخدم في الاستهلاك الى شراء الالات والمعدات وادوات الانتاج، بالإضافة الى زيادة المخزون من السلع. وبعبارة اخرى، تعني هذه العملية استثمار المدخرات او توظيفها في الاغراض الانتاجية ، او انفاقها على السلع الرأسمالية . وبما ان الادخار هو الخطوة الاولى نحو التكوين الرأسمالي، فإنه من الضروري تشجيعه بجميع الوسائل الممكنة ، ويتحدد حجم الاستثمار من خلال مجموعة من القوى والعوامل، اهمها سعر الفائدة والكافية الحدية للاستثمار. فالكافية الحدية للاستثمار مرتبطة بتكليف الانتاج، حيث توجد علاقة عكسيّة بينهما؛ فكلما ارتفعت تكاليف الانتاج، انخفضت الكافية الحدية للاستثمار ، والعكس صحيح. كما يرتبط سعر الفائدة ايضاً بعلاقة عكسيّة مع حجم الاستثمار، اذ يُعرف سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية بأنه "ثمن الادخار".⁽²⁰⁾. ومن اهم الاسس التي يرتكز عليها قرار الاستثمار ما يلي⁽²¹⁾:-

1. العائد الذي يتوقعه المستثمر والذي هو عبارة عن الارباح الجارية والمكاسب الرأسمالية .

2. درجة المخاطرة المتاتية من حالة الالايقين من العائد المتوقع من الاستثمار.

3. المدة الزمنية ويجب ان تتناسب مع العائد على الاستثمار ودرجة المخاطرة .

ويجب ان يكون المستثمر على دراية تامة بالتطورات والاحاديث التي تجري من حوله سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية ومحاولته للتتبّع باتجاهات الظروف المستقبلية والتي تعد من المتطلبات الاساسية لنجاح اي قرار استثماري⁽²²⁾ .

وهناك عوامل تؤثر في الكافية الحدية لرأس المال او الدخل القومي او كليهما معاً وهي بذلك تؤثر في حجم الاستثمار ومن هذه العوامل التقدم التكنولوجي وطبيعة الاسواق من حيث درجة وطبيعة الاسواق ومن حيث درجة الاحتكارات والمنافسة والتوقعات المستقبلية لاسعار المنتجات والاسعار النسبية لعوامل الانتاج وهي تتوقف في النهاية على حالات التفاؤل والتشاؤم وهي بواحد داخليّة⁽²³⁾.

تلعب طبيعة السياسة الاقتصادية الحكومية دوراً مهماً في تحديد حجم الاستثمار. كما يؤثر مستوى الدخل القومي على حجم الاستثمار ايضاً، الا ان التحليل الكلاسيكي والكينزي يختلفان في تفسير



هذا التأثير ، اذ يرى التحليل الكلاسيكي ان دالة الاستثمار ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة فقط، بينما يرى التحليل الكينزي ان الاستثمار يعتمد على كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل. فكل زيادة في دخل المشاريع تؤدي الى زيادة ارباحها، مما يحفزها على زيادة الاستثمار ، والذي بدوره يرفع الدخل القومي بمعدلات تفوق الزيادة الاولية في الاستثمار، نتيجة لما يُعرف بمضاعف الاستثمار ، ويُعتبر مضاعف الاستثمار معيلاً عددياً يعبر عن مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة الاولية في حجم الاستثمار. ويشترط لعمل مضاعف الاستثمار وجود طلب استهلاكي اضافي، يتحدد بواسطة الميل الحدي للاستهلاك⁽²⁴⁾ .

وان يتمتع الجهاز الانتاجي المضطلع بانتاج السلع الاستهلاكية بالمرنة الكافية لتلبية الطلب الاستهلاكي الذي ازداد بفعل الزيادة التي حصلت في الدخل القومي كما ينبغي وجود مرنة ، في راس المال اللازم لزيادة حجم الانتاج، وبطالة اجبارية في الاقتصاد كي يتمكن المضاعف في ان يعكس اثارة على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي⁽²⁵⁾

يتميز الائتمان الاستثماري الذي تقدمه المصارف المتخصصة ، والتي انشئت بهدف تمويل الأنشطة الاقتصادية الأساسية ، بانه غالباً ما يكون قصير ومتوسط الاجل، باشتئاء المصرف العقاري الذي يمنح ائمأناً طويلاً الاجل ويشكل نسبة كبيرة من اجمالي الائتمان الذي تقدمه هذه المصارف المتخصصة . لهذا السبب، يكون النشاط الائتماني الاستثماري في هذه المصارف محدوداً ولا يسهم الا بنسبة ضئيلة في تمويل الاستثمارات، اما بالنسبة للمصارف التجارية والبنك المركزي العراقي، فتشير المؤشرات الى عدم توجههما بشكل كبير نحو تمويل النشاطات الاستثمارية . فالبنك المركزي يقتصر نشاطه على تمويل الاحتياجات الابدية لمؤسسات قطاع الاعمال وبمستوى محدود، في حين ان المصارف التجارية تركز على منح الائتمان قصير الاجل لتمويل النشاط التجاري وليس الاستثماري.⁽²⁶⁾ .

5 - مصرف الطيف الإسلامي

مرّ الجهاز المصرفي العراقي بعدة مراحل من التطور حتى وصل الى المرحلة الحالية التي شهدت انشاء مصارف جديدة بهدف توسيع نطاق العمليات المصرفية وتسهيل عمليات التبادل، في محاولة جادة لانعاش الوضع الاقتصادي في البلاد. خلال كل مرحلة من مراحل تطوره، كان الجهاز المغربي يتأثر ويتأثر بالبيئة المالية والاقتصادية المحيطة به ، وقد ادى هذا التطور الى التوسيع الاقفي في انشاء المصارف الوطنية ، ومن بين هذه المصارف تأسيس مصرف الطيف الإسلامي



برأسمل مدفوع قدره (250) مليار دينار. ويُعتبر مصرف الطيف الإسلامي واحداً من المصارف التجارية التي تهدف إلى توجيه الجهاز المصرفي لخدمة التنمية الاقتصادية في العراق⁽²⁷⁾، تُعد هذه المؤسسات من الجهات capable على الاحتفاظ بالودائع الجارية (تحت الطلب)، التي يمكن السحب عليها بواسطة شيكات عند الطلب. ويؤدي السحب من هذه الودائع إلى زيادة كمية وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد. وبذلك، تتمتع المصارف التجارية بقدرة على التأثير في عرض النقود، سواء بزيادته أو تقليصه، حسب مدى توسعها أو تقليصها لحجم الائتمان الذي تمنحه⁽²⁸⁾، وأخيراً، يُعتبر رسم معالم بيئية مالية تنافسية ونظام مالي متتطور يشغل الاقتصاد العراقي ويحقق التكامل المالي والاقتصادي للعراق مع العالمين المتقدم والنامي من الأولويات القصوى. ويُعد هذا الامر في نفس أهمية البناء السياسي الذي يسعى لتحقيق التوافق والانسجام بين فئات المجتمع المختلفة .

6-مصرف ايلاف الاسلامي

تأسس مصرف إيلاف الإسلامي تحت إسم "مصرف البركة للاستثمار والتمويل" بموجب شهادة التأسيس الصادرة من دائرة تسجيل الشركات رقم (7788) في 18/اذار/2001 برأس مال مقداره (ملياري) دينار عراقي وبعد صدور اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة 884/3/9 في 30/ايار/2001، باشر عمله من خلال فرعه الرئيسي بتاريخ 23/حزيران 2001⁽²⁹⁾.

بتاريخ 28/6/2016 صدر قرار دائرة تسجيل الشركات المتضمن التعديلات التالية على شهادة التأسيس:-

1-تعديل اسم الشركة من "مصرف البركة للاستثمار والتمويل" إلى "شركة مصرف ايلاف الإسلامي – مساهمة خاصة".

2-تعديل المادة الثالثة من عقد الشركة وجعل نشاطها (ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة ضمن الاطار الإسلامي – مساهمة خاصة).

يتولى المصرف القيام ب مختلف الانشطة المصرافية التجارية والتخصصية والاستثمارية المحلية والدولية وبإشراف ورعاية البنك المركزي العراقي بواسطة فروعه المنتشرة في مختلف المحافظات العراقية.

تم إدراج مصرف إيلاف الإسلامي في سوق العراق للأوراق المالية سنة 2011 ولديه رمز خاص (30) BELF.



المحور الثالث

ادارة الاستثمارات المصرفية في المحفظة الاستثمارية

اولاً: نبذة تاريخية لنظرية المحفظة الاستثمارية

ظهرت اسس نظرية المحفظة الاستثمارية في كتابات «ادم سمت»، لكنها تبلورت بصورة نظرية اولى على يد هاري ماركويتز عندما نشر مقالته الشهيرة عام 1952م في احدى الصحف المالية الامريكية بعنوان «اختيار المحفظة» وقد ادخلت تعديلات على النموذج الاصلي لماركويتز من قبل عدد من الاقتصاديين، منهم الاقتصادي «توين» الذي قدم اضافات فكرية مهمة عام 1958م ثم استكمل كل من كرونكر ومايز هذه النماذج والتعديلات في عام 1983م من خلال ادخال نماذج رياضية جديدة ، بالإضافة الى تعديلات قام بها توبن، وذلك في كتابهما الصادر في بريطانيا بعنوان «نظرية المحفظة الاستثمارية والمؤسسة المالية»⁽³¹⁾.

لم يقتصر ماركويتز على ما سبق، بل اجرى تعديلات اضافية بالتعاون مع اقتصاديين اخرين، اسفرت عن تطوير ما يُعرف اليوم بنظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة ، والمعروفة اختصاراً بـ«M.P.T». وقد ادى هذا العمل الرائد الى حصولهم على جائزة نobel في الاقتصاد عام 1990م تقديرًا لإنجازاتهم البارزة في هذا المجال⁽³²⁾.

ثانياً : مفهوم المحفظة الاستثمارية

تُعد محفظة الاوراق المالية احدى الادوات التي يستخدمها المستثمر لتقليل المخاطر الناتجة عن الاستثمار في الاوراق المالية . وتعرف المحفظة الاستثمارية بانها اداة مركبة تتكون من اصلين او اكثراً، تُدار بواسطة شخص متخصص يطلق عليه اسم مدير المحفظة⁽³³⁾.

وتعرف ايضاً بانها مجموع ما يملكه الفرد من الاسهم والسنادات، والهدف من امتلاك المحفظة هو تنمية القيمة السوقية لها، وتحقيق التوظيف الامثل لهذه الاصول⁽³⁴⁾.

كذلك تعرف المحفظة الاستثمارية بانها : مجموعة الاستثمارات التي يملکها الفرد، اي مجموعة الموجودات التي يوظف فيها امواله، بهدف الحصول على عوائد منها، وهي تشمل : العقارات والاراضي والموجودات الثمينة ، كالذهب والمعادن النفيسة وغيرها، وكذلك الاوراق المالية من اسهم وسنادات⁽³⁵⁾.

وتعرف ايضاً بانها عبارة عن اوراق مالية ، يمسكها المستثمر والمؤسسات المالية الاخري مثل المصارف⁽³⁶⁾.



نستنتج من التعريف السابقة بان المحفظة الاستثمارية هي: اداة مالية مركبة من خليط من الموجودات، الغرض من المحفظة هو تعظيم العائد مع تدني المخاطرة . وتخالف المحفظة الاستثمارية عن بعضها البعض في تنويع اصولها، اذ يمكن ان تكون جميع اصولها حقيقية (Real Assets) مثل الذهب والعقارات والسلع ويمكن ان تكون جميع اصولها مالية (Financial Assets) كالاسهم والسنادات والخيارات، لكن في اغلب الاحيان تكون اصول المحفظة من النوع المختلط، اي انها تجمع بين الاصول الحقيقة والاصول المالية⁽³⁷⁾ من المهم التمييز الى ان مفهوم المحفظة الاستثمارية المثلث هو مفهوم نسبي وليس مطلق، حيث يختلف تبعاً لميول واتجاهات كل مستثمر. فمحفظة المستثمر «A» تختلف بطبيعة الحال عن محفظة المستثمر «B» او اي مستثمر اخر ، وبناءً على ذلك، يمكن تعريف المحفظة الاستثمارية المثلث بانها تشكيلة متنوعة ومتوازنة من الاصول والادوات الاستثمارية ، مصممة بطريقة تجعلها الانسب لتحقيق اهداف المستثمر الشخصية⁽³⁸⁾. كما تعرف المحفظة الاستثمارية المثلث بانها المحفظة التي تحقق للمستثمر اعلى عائد متوقع عند مستوى معين من المخاطرة ، او تحقق اقل مخاطرة عند مستوى معين من العائد المتوقع⁽³⁹⁾. او هي : المحفظة التي تحقق اعلى عائد للمستثمر الرشيد، باقل مخاطرة التي يمكن ان تتعكس على شكل خسائر يتحملها المستثمر نتيجة للتغيرات التي قد تنشأ في اسعار تلك الاصول⁽⁴⁰⁾.

نستنتج من التعريف السابقة بان المحفظة الاستثمارية المثلث هي تلك المحفظة المكونة من مجموعة من الادوات الاستثمارية او الاصول المالية ، ذات الاستثمارات الكفوءة ، والتي تزيد فيها نسبة العائد على المخاطرة .

ثالثاً: نظرية المنفعة وتحديد المحفظة الاستثمارية المثلث :

استخدم ماركويتز مفهوم المنفعة في بناء وتطوير نظرية المحفظة الاستثمارية ، معتمداً على العلاقة بين العائد والمخاطرة ، بالإضافة الى فرضية المنفعة الحدية للعائد على الاستثمار. وبناءً على ذلك، اوضح ماركويتز ان لكل مستثمر منحنى يعبر عن المنفعة التي يحصل عليها، والذي يعكس ميوله وسلوكه تجاه العائد والمخاطرة في الاستثمار. وتسمى المحفظة الاستثمارية التي تحقق افضل توازن بين العائد والمخاطر بالمحفظة الكفؤة⁽⁴¹⁾ . والمنفعة هي ذلك الشيء الذي يؤدي الى اشباع حاجات ورغبات الانسان المستهلك او المستثمر)، وهي شعور فردي يرتبط بسلوك الفرد، ولتحديد العلاقة بين السلوك وبين المنفعة ، يجب التمييز بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية⁽⁴²⁾.

1: المنفعة الكلية :



تعرف المنفعة الكلية بانها مجموع المنافع اي الاشباع - التي يحصل عليها المستهلك من جراء استهلاك كميات متتالية من السلع خلال فترة زمنية محددة⁽⁴³⁾.

2: المنفعة الحدية

تعرف المنفعة الحدية بانها مقدار الزيادة في المنفعة الكلية المتحقق لزيادة الاستهلاك من السلعة بمقدار وحدة اضافية واحدة.

وبحسب مفهوم المنفعة الحدية يتم تقسيم المستثمرين بصورة عامة ، حسب نظرية المحفظة على ثلاثة فئات هي⁽⁴⁴⁾:

ا- فئة المستثمر الرشيد او المتحفظ والمستثمر من هذه الفئة يكون بطبيعته كارها للمخاطرة .

ب- فئة المستثمر المحايد والمستثمر من هذه الفئة يكون محايده تجاه عنصر المخاطرة .

ج- فئة المستثمر المضارب ويكون المستثمر المضارب بطبيعته راغبا في المخاطرة .

ووفقا لنظرية المحفظة ، يحقق العائد على الاستثمار بالنسبة للمستثمرين درجات متفاوتة من الاشباع، وذلك تبعا لدرجات المنفعة الحدية ، التي يحققنها منه مثل تفاوت المنافع الحدية للسلع الاقتصادية بالنسبة للمستهلكين، وكما ان المنفعة الحدية للسلع تكون بالنسبة للمستهلك الرشيد متناقصة ، فان المنفعة الحدية للعائد على الاستثمار بالنسبة للمستثمر الرشيد تكون هي الاخرى متناقصة ، بمعنى ان الاشباع الذي يتحققه الدينار الاول من العائد على الاستثمار للمستثمر الرشيد يفوق الاشباع الذي يتحقق له الدينار الثاني، والذي يفوق بدوره ما يتحقق له الدينار الثالث وهذا ما يجعل اتجاه منحنى المنفعة الحدية للعائد على الاستثمار متناقصا⁽⁴⁵⁾. اما المستثمر المضارب، فان المنفعة الحدية للعائد على الاستثمار تتزايد باضطراد، بمعنى ان الاشباع الذي يتحقق له الدينار الثالث من العائد على الاستثمار يفوق الاشباع الذي يتحقق له الدينار الثاني، مما يجعل اتجاه منحنى المنفعة الحدية للعائد على الاستثمار متزايدا⁽⁴⁶⁾.

المحور الرابع

المؤشرات المالية كاداة لتقدير ادارة الاستثمارات المصرفية

تعتبر المؤشرات المالية من اهم الركائز التي تقوم عليها عملية تقييم ادارة الاستثمارات المصرفية ، حيث يعتمد نجاح التقييم بشكل كبير على ملاءمة هذه المؤشرات وقدرتها على قياس الاداء بدقة وفعالية . يُعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من ابرز الادوات التي تساعد الادارة على فهم وضع سيولة المصرف وموقف الاموال المتاحة لادارة الاستثمارات، اذ يوجد العديد من



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والأدارية



مجلد (21) عدد (4) 2025

المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم اداء المصارف التجارية ، مثل مؤشرات الربحية ، مؤشرات السيولة ، مؤشرات ملاءة راس المال ، ونسب توظيف راس المال . ومع ذلك ، سنتناول في هذه الدراسة مؤشرات الربحية بشكل خاص ، نظرًا لأنها الأكثر ملائمة لقياس وتحليل نتائج الاستثمار في المصارف التجارية .⁽⁴⁷⁾

وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية :

(1) العائد على حق الملكية (ROE):

يُعد هذا المقياس اداة لقياس العائد المحقق على استثمارات المساهمين في حقوق الملكية ، حيث يعكس مدى نجاح ادارة الاستثمارات المصرفية . ومن خلال قياس هذه النسبة ، يصبح من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف مقارنة بمساهمي المصارف الاخرى ، ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حقوق الملكية ، وفقاً للصيغة التالية :

⁽⁴⁸⁾

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

(2) العائد على الموجودات (ROA):

يُعد هذا المؤشر مقياساً لمدى فاعلية الادارة في توليد الارباح من الموجودات المتاحة لديها، ويُعرف ايضاً بالعائد على الاستثمار (ROI). تسعى المصارف دوماً الى زيادة هذا العائد، باعتباره مؤشراً شاملًا على ربحية ادارة الاستثمارات المصرفية ، سواء كانت قصيرة او طويلة الاجل ، ويدل ارتفاع هذا المؤشر على كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية التي تعتمدتها الادارة . ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على اجمالي الموجودات، وفقاً للصيغة التالية :

⁽⁴⁹⁾

العائد على الموجودات (ROI) = صافي الدخل بعد الضرائب ÷ اجمالي الموجودات:

(3) مضاعف الملكية (EM):

يعكس هذا المؤشر قدرة القرارات المالية التي تتخذها ادارة الاستثمارات المصرفية على استخدام القروض ضمن هيكلها المالي، اي الاعتماد على التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية ، وبما يساهم في تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية ،⁽⁵⁰⁾ ويمكن حساب هذه النسبة من قسمة مجموع الموجودات على حقوق الملكية وفق الصيغة الآتية :



**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والأدارية**
مجلد (21) عدد (4) 2025



$$\text{مضاعف الملكية} = \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{مجموع حق الملكية}}$$

(4) معدل العائد على الودائع (ROD):

"يُظهر هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة الاستثمارات المصرفية في توليد الارباح من الودائع التي تتمكن من جذبها." (51) ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموعة الودائع وكما في المعادلة الآتية : (52)

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{الضريبة بعد الربح صافي}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وبارتفاع هذا المعدل يتبيّن الاستغلال الأمثل للودائع في تحقيق الارباح.

(5) العائد على الأموال المتاحة (ROR):

هذا المؤشر يقيس صافي الارباح المتولدة الى جملة الموارد المتاحة ، يقاس بقسمة صافي الربح على الودائع وحق الملكية وكالاتي : (53)

$$\text{العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع+حق الملكية}}$$

"تشغل الفائدة دوراً كبيراً في البناء الاقتصادي ويعتبر من اهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي ، وبعد سعر الفائدة اداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسية النقدية " (54)

المحور الخامس

العلاقة بين ادارة الاستثمار وتطبيق الربحية في مصرف الطيف الاسلامي

"بهدف التحقق من صحة ما تم طرحيه في الاطار النظري للبحث، تم تطبيقه على عينة عمدية من المصارف العراقية ، حيث جرى اختيار مصرف الطيف الاسلامي لدراسة مؤشرات نمو استثماراته، وذلك استناداً الى البيانات الواردة في تقاريره المالية السنوية ، من اجل تقييم مدى صحة فرضية البحث.". (55)

1- مؤشر نمو الموجودات :- حيث تم الاعتماد على المعادلة التالية لايجاد معدل النمو السنوي .

مبلغ الموجودات للسنة الحالية - مبلغ الموجودات للسنة السابقة * 100

معدل النمو السنوي =



**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والأدارية**
مجلد (21) عدد (4) 2025



مبلغ الموجودات لسنة السابقة

مبلغ المؤشر في السنة الأخيرة * 100

معدل النمو الاجمالي =

مبلغ المؤشر في السنة الاساس

معدلات نمو اجمالي (55) الموجودات في مصرف الطيف الاسلامي للفترة من 2021 – 2024
(المبالغ بالمليار الدنانير)

السنة	اجمالي موجودات مصرف الطيف الاسلامي / دينار	معدل النمو السنوي %
2021	84845675	-----
2022	80272842	(5,39)
2023	310103679	286,31
2024	373682873	20,50
معدل النمو الاجمالي %		8,48

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع الى التقارير المالية السنوية لمصرف الطيف الاسلامي .

"يتضح من معدلات النمو السنوية المبينة في الجدول اعلاه ان مصرف الطيف الاسلامي شهد تذبذباً في الاداء خلال سنوات الدراسة ؛ اذ سجل انخفاضاً في معدل النمو بنسبة تجاوزت 5% خلال عام 2022، نتيجة تراجع قيمة الموجودات بمقدار (4,572,833) مليار دينار. الا ان الاداء تحسن بشكل ملحوظ في عام 2023، حيث ارتفع معدل النمو باكثر من 286%. وفي عام 2024 استمر الاتجاه التصاعدي ليسجل نمواً بنسبة تفوق 20%， وهو ما يُعد مؤشراً ايجابياً يعكس ارتفاع قيمة الموجودات، وبالتالي نمو حقوق المصرف."

معدلات نمو اجمالي (56) الموجودات في مصرف ايلاف للفترة من 2021 – 2024
(المبالغ بالمليار الدنانير)*

السنة	الربحية



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والأدارية



مجلد (21) عدد (4) 2025

العام إلى رأس المال	العام إلى إجمالي الموجودات	معدل النمو السنوي %	أجمالي موجودات مصرف ايلاف / دينار	
0.76	0.04	-----	97531792	2021
0.61	0.03	(4,17)	71462890	2022
0.91	0.04	31,22	431005831	2023
0.71	0.04	19,87	596831571	2024
0.004	الانحراف المعياري	7,99	معدل النمو الإجمالي %	

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع الى التقارير المالية السنوية لمصرف ايلاف الاسلامي

ومن خلال معدلات النمو السنوية نجد انها خلال سنوات البحث وذلك بسبب انخفاض مبلغ الموجودات مما يشير الى وجود علاقة بين إدارة الاستثمارات وتحقيق الربحية .

مؤشر نمو الاستثمارات :-

جدول (2)

"معدلات نمو اجمالي الاستثمارات في المصارف المشمولة بعينة البحث (بالمليار دينار عراقي)"

معدل النمو السنوي %	اجمالي الاستثمارات مصرف الطيف الاسلامي دينار	السنة
-----	5456244	2021
14,06	6223223	2022
2,41	6373221	2023
363,46	29537482	2024
15,85	معدل النمو الإجمالي %	

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع الى التقارير المالية السنوية لمصرف الطيف الاسلامي .

"يتضح من الجدول اعلاه ان معدل النمو السنوي في مصرف الطيف الاسلامي شهد تبايناً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة ، حيث بلغ اكثربن 14% في عام 2022، ثم انخفض الى 2% في عام 2023 نتيجة الزيادة المحدودة في حجم الاستثمارات مقارنة بالسنة السابقة . الا ان عام 2024 شهد ارتفاعاً كبيراً في معدل النمو، مما يعكس زيادة واضحة في حجم الاستثمارات. ويُعد ذلك مؤشراً ايجابياً على قدرة المصرف في استقطاب الودائع ومصادر التمويل المختلفة ، سواء من الداخل او الخارج".

جدول (3) معدلات نمو اجمالي الاستثمارات في مصرف ايلاف (المبالغ بالمليار الدنانير)

معدل النمو السنوي %	اجمالي الاستثمارات مصرف ايلاف دينار	السنة
-----	6567355	2021

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية**والأدارية****مجلد (21) عدد (4) 2025**

25,17	7334334	2022
3,52	7284332	2023
474,57	39648593	2024
معدل النمو الاجمالي %		

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع الى التقارير المالية السنوية لمصرف ايلاف الاسلامي

في الجدول السابق نجد إن معدل النمو السنوي في مصرف ايلاف متفاوت بشكل كبير لسنوات البحث ففي سنة 2022 حقق معدل نمو أكثر من 14% في حين انخفض إلى 2% لسنة 2023 لأن مبالغ الاستثمارات لم تزداد خلال السنة عن سنة 2022 الا بمبلغ قليل وارتفع بنسبة كبيرة جدا خلال 2024 وهذا يدل على ارتفاع مبالغ الاستثمارات في المصرف مما يدل على إمكاناته في استقطاب الوداع ومصادر التمويل الأخرى الداخلية والخارجية وهذا يشير ايضا الى وجود مجالات للاستثمار مناسبة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لتلك المصارف.

ان نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات وتستخرج حسب المعادلة التالية :-

$$\text{اجمالي الاستثمارات} * 100$$

$$\text{نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

اجمالي الموجودات

جدول (4) نسب اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات لمصرف الطيف الاسلامي للفترة 2024-2021

السنة	نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات لمصرف الطيف الاسلامي 100%
2021	6,43
2022	7,75
2023	2,06
2024	7,90
المتوسط	6,035

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع الى التقارير المالية السنوية لمصرف الطيف الاسلامي .

"تشير النسب المذكورة اعلاه الى نسبة الاستثمارات من اجمالي الموجودات في مصرف الطيف الاسلامي، حيث تظهر نسباً متقاربة عبر جميع سنوات البحث، مما يعكس حرص المصرف على الحفاظ على نسبة استثمارات مستقرة مقارنة بحجم موجوداته. وتنعد الاستثمارات احد الاصول الرئيسية في مصرف الطيف الاسلامي. كما يُظهر المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً في هذه النسبة ، مما يدل على زيادة حجم الاستثمارات داخل المصرف."



**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والأدارية**
مجلد (21) عدد (4) 2025



جدول (5) نسب إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لمصرف ايلاف للفترة 2021-2024

السنة	نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لمصرف ايلاف 100%
2021	7,54
2022	8,86
2023	3,17
2024	8,98
المتوسط	7,046

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع الى التقارير المالية السنوية لمصرف ايلاف الإسلامي

تشير النسب السابقة الى ما تمثله الاستثمارات من مجموع الموجودات في المصرف عينة البحث وهي متقاربة في مصرف ايلاف ولجميع سنوات البحث وهذا يدل على محافظة المصرف على نسبة استثماراته قياسا بحجم الموجودات فيه وتعتبر الاستثمارات احد الموجودات الاساسية في مصرف ايلاف ، ومن خلال المتوسط لسنوات البحث نجد انه مرتفع في مصرف ايلاف لأن الاستثمارات فيه اكبر.

نسبة اجمالي الاموال الى اجمالي الاستثمارات :-

$$\frac{\text{اجمالي الاموال}}{\text{اجمالي الاستثمارات}} * 100$$

نسبة اجمالي الاموال الى اجمالي الاستثمارات =

$$\frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{اجمالي الاموال}}$$

جدول (6)

**نسب اجمالي الاموال الى اجمالي الاستثمارات والاموال السنوية لمصرف الطيف الاسلامي
للفترة 2021-2024 المبالغ بالمليار الدينار**

السنة	مصرف الطيف الاسلامي
2021	اجمالي الاموال المبالغ بالمليار الدينار 100%
2021	2439323
2022	2589472
2023	17267225
2024	35382540
المتوسط	119,259

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع الى التقارير المالية السنوية لمصرف الطيف الاسلامي .



تعتبر هذه النسبة من مؤشرات توظيف الأموال، حيث تقيس أداء المصارف وكفاءتها في استخدام الأموال المتاحة لديها والعائد المحقق منها. ومن خلال النسب الموضحة أعلاه، يتبيّن أنّها مرتفعة جدًا خلال سنوات الدراسة ، مما يعكس قدرة المصرف على توظيف أمواله بفعالية ، وهو المحور الأساسي في عمل المصارف وقدرتها المالية . ويؤدي ارتفاع هذه النسب إلى تأثير إيجابي على أداء المصرف، إذ يقوم باختيار فرص استثمارية مضمونة الربح وقليلة المخاطرة ، تمكّنه من تحقيق أعلى الإيرادات من استثماراته.

كما تظهر النسب في مصرف الطيف الإسلامي تقارباً في السنين الأوليين ، وارتفاعاً ملحوظاً في عام 2023 ، إلا أنها شهدت انخفاضاً خلال عام 2024. وبالنظر إلى معدلات نمو الموجودات والاستثمارات في المصرف خلال فترة البحث ، نلاحظ نمواً عاماً مستمراً ، مما يدعم فرضية البحث التي تشير إلى أن استمرار مصرف الطيف الإسلامي في عمله بكفاءة وفاعلية ينعكس في ارتفاع معدل استثماراته. وهذا بدوره يعكس قدرته على جذب الودائع من عملائه وتوظيفها في فرص استثمارية مضمونة العائد وقليلة المخاطرة ، مما ينعكس إيجاباً على سمعة المصرف وعلى الفائدة المالية للعملاء.

**جدول (7) نسب إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات والإيرادات السنوية لمصرف ايلاف
لل فترة 2021-2024 . المبالغ بالمليارات الدينار**

السنة	مصرف ايلاف	نسبة الإيرادات إلى الاستثمارات %
2021	3549434	100
2022	3699583	52,72
2023	28378336	381,94
2024	46493651	229,89
المتوسط	229,369	229,369

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى التقارير المالية السنوية لمصرف ايلاف الإسلامي

تعد هذه النسبة من نسب توظيف الأموال إذ يتم بموجبها قياس أداء المصارف ومدى كفاءتها في استخدام الأموال المتاحة لديها والعائد المتحقق عليها ومن خلال النسب أعلاه نجد إنّها خلال السنين مرتفعة جداً والاستثمارات تعكس قدرة المصرف على توظيف أمواله والتي تمثل المحور الأساسي في المصارف ومقدرتها المالية وارتفاع هذه النسب ينعكس إيجاباً على أداء المصرف لأنّه يقوم على



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والأدارية
مجلد (21) عدد (4) 2025



اختيار فرص مضمونة الربح قليلة المخاطرة بحيث يحقق أعلى الإيرادات من استثمار أمواله ونجد النسب في مصرف ايلاف متقاربة في السنين الأولى ومرتفعة خلال 2023 إلا إنها انخفضت خلال سنة 2024.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. تُعتبر المصارف ركيزة أساسية من اركان السياسة المالية والنقدية في اي بلد، ولا سيما في العراق.
2. يساهم تزايده عدد المصارف في الدول في ترسیخ نجاحها من خلال تبني سياسات استثمارية كفؤة ، وتوظيف اموالها في مشاريع مضمونة العائد، تُسهم في خدمة المجتمع.
3. اكسب تنوع الاستثمارات وتعدد اشكالها المصارف ميزة جذب الودائع بمختلف انواعها، فضلا عن استقطاب المستثمرين بمختلف توجهاتهم ورغباتهم.
4. يؤثر الائتمان المصرفي بشكل مباشر على الاداء المالي للمصارف، مما ينعكس على الاستثمارات المصرفية ، سواء كان هذا التأثير سلبياً (عكسيًا) او ايجابياً (طريدياً).
5. تُظهر الدراسات النظرية والابحاث ان اداء المصارف يختلف حسب مستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي في كل دولة ؛ ففي الدول المتقدمة ، وبظل المنافسة الشديدة ، تواجه المصارف تحديات كبيرة في تقديم خدمات عالية الجودة باستخدام تقنيات متقدمة لا مثيل لها، بينما في الدول النامية والفقيرة يصعب على المصارف تحقيق نفس المستوى من الفعالية والتطور.
6. تشير معدلات النمو السنوية الى تذبذب اداء مصرف الطيف الاسلامي خلال سنوات البحث.

ثانياً : التوصيات

1. يجب على المصرف تبني اساليب حديثة ومتقدمة في اداء اعماله، لا سيما في عمليات منح الائتمان، بهدف تحقيق اداء مالي متميز واستثمار مالي امثل.
2. من الضروري ان يضع مصرف عينة البحث منح الائتمان في مقدمة اولوياته، مع تطوير هذه العملية لرفع مستوى الاداء المالي للمصرف، وتعزيز الاستثمارات المصرفية ، مما

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية**والإدارية****مجلد (21) عدد (4) 2025**

يمكنه من تحقيق اهدافه والوصول الى اعلى معدلات ربحية ، نظرا لان الائتمان يعد من ابرز الانشطة المصرفية المولدة للربح.

3. يتعين على مصرف الطيف الاسلامي اجراء دراسة دقيقة لطلبات العملاء المتعلقة بمنح الائتمان، واتخاذ كافة الاجراءات الالازمة لتسهيل العملية ، مثل دراسة طلبات الائتمان، وتحليل المركز المالي للعميل، والحصول على الضمانات المطلوبة ، والاستفسار عن خلفية العميل وغيرها من الاجراءات ذات الصلة .

4. ينبغي على مصرف الطيف الاسلامي دراسة مختلف اشكال الاستثمارات التي لا تتعارض مع اهدافه العامة والاداء المالي، خاصة في ظل منح الائتمان.

5. يستحسن القيام بدراسة موسعة حول عمليات منح الائتمان في المصارف العراقية الاخرى، ومقارنتها مع مصارف دولية ناجحة في هذا المجال، بهدف التعرف على الاسباب التي تؤدي الى عدم استقادة بعض المصارف الكاملة من عملية منح الائتمان، والعمل على تطوير ادارة الائتمان بما يضمن تحسين الاداء.

الهوامش

¹ عبد القادر عمران ، مخاطر الاستثمار في المصارف الاهلية ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، 2006

² خالدة محمد ناجي، المصارف العراقية ودورها في الاستثمار الواقع والطموح، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية الادارة والاقتصاد، 2010

³ جميل أحمد ، الدور التموي والاستثماري للبنوك الإسلامية ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2012

⁴ ياسين بوعلامي ، البنوك التجارية وأساليبها في إستثمار أموال العملاء ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، الجزائر ، 2015 ،

⁵ خالد بن علي المشيقح ، الإقراض البنكي ومخاطر الاستثمار ، كلية العلوم الإقتصادية ، الجزائر ، 2014

⁶ - ال شبيب ، دريد كامل ، الاستثمار والتحليل الاستثماري : (نشر وتوزيع : دار اليازوري ، الأردن – عمان ، ط 1، 2009) : 109

⁷ - العلامة الحلي ، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت726هـ) ، تحرير الاحكام ، (تحقيق : ابراهيم البهادرى ، اشراف : جعفر السبحاني ، طبع : مطبعة الاعتماد ، ط 1، 1420، نشر : مؤسسة الامام الصادق (ع) ، توزيع مكتبة التوحيد ، ايران – قم) ، 247 / 3

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية**والإدارية****مجلد (21) عدد (4) 2025**

- 8 - الصدر ، محمد باقر ت (1979م) ، البنك الاربوي في الاسلام ، (الناشر : مركز الابحاث والدراسات التخصصية للسيد الصدر ، قم ، 1426هـ) ، 161
- 9 - ظـ. الصدر ، محمد باقر (1979م) ، اقتصادنا ، (تحقيق : لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للامام الشهيد الصدر ، طبع : مطبعة الشريعة ، قم ، 1424هـ ، الناشر : مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر 486() القاعدة المحاسبية رقم(10)، بغداد، مجلس المعايير المحاسبية العراقية _ ديوان الرقابة المالية، بغداد، 1999: ص 15-3
- (11) خليل، د.سامي، "النقد والبنوك"دار الشباب، مؤسسة كميل، الكويت، الطبعة الثانية، 1989 : ص 32
- (12) عبد الله، خالد امين، "الافصاح ودوره في تنشيط التداول في اسوق راس المال العربية "، المحاسب القانوني، العدد62 تشرين الاول 1995 ، ص 15
- (13) د. احمد علي عبد الله، المرابحة اصولها واحكامها وتطبيقاتها في المصادر الاسلامية ، ط1، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1987 ، ص 95
- (14) د. ادوار عيد، العقود التجارية وعمليات المصادر، مطبعة النجوى، بيروت 1998 ، ص 154
- (15) د. جميل سالم الزيدانيين السعودي ، اساسيات في الجهاز المالي، دار العارف ، بيروت ، 2011 ، ص 252 .
- (16) د. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الصين انموذجا ، دار المعرفة ، بيرة ت ، 2017 ، ص 13.
- (17) شلتر ثامر نور الدين ، تحليل التغيرات البنوية في الاستثمار للاقتصاد العراقي خلال المدة (1970-1990) رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص 14.
- (18) د.محمد سامي محمد ، مبادئ الاستثمار ، ط2،المطبعة السلفية ، 2014 ، ص 19.
- (19) د.هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، بيت الحكمة ، بغداد،2002،ص 255
- (20) د.عقيل جاسم عبد الله، النقد والمصارف، ص30.
- (21) د.محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقد والبنوك، ص 392 .
- (22) د.محمد الوطيان، المدخل في اساسيات الاستثمار ، مكتبة الفلاح، الطبعة الاولى، الكويت، 2019،ص 23
- (23) سهيلة عبد الزهرة جبار الحجي ، كفاءة الاعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-1997)، اطروحة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، 2003،ص 31.
- (24) د.علي عبد محمد سعيد الرواي ، محاضرات في الاقتصاد التحليلي الكلي، القيت على طلبة الدراسات العليا، ماجستير اقتصاد ، جامعة بغداد، السنة الدراسية ، 2003. ص 89.
- (25) د.ثامر محمود زيدان ، د.هناء عبد الحسين، تقدير وتحليل دالة الانفاق الاستثماري على المستوى القطاعي للاقتصاد العراقي باستخدام اسلوب الانحدار الخطى غير المرتبط ظاهرياً للمدة (1970-1993)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد 24 ، 2000 ، ص 58.
- (26) علاء هاشم محمد الجاسم ، واقع وافق الدور التنموي للانتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، اطروحة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد، 1994،ص 111.
- (27) د. خليل محمد حسن الشمام ، ادارة المصارف ، ط2،جامعة بغداد، مطبعة الزهراء، بغداد ، 2008 ، ص 87- 88.
- (28) د. ناظم محمد نوري الشمري ، النقد والمصارف ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 2011 ، ص 121.
- (29) خالدة محمد ناجي ، المصارف العراقية ودورها في الاستثمار ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية الادارة والاقتصاد، 2010 ص 231

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية**الإدارية****مجلد (21) عدد (4) 2025**

- ³⁰(احسان جبر عاشور ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص 167)
- ³¹(محمد صالح جابر، الاستثمار بالاسهم والسنادات وتحليل الاوراق المالية ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 2011 ، ص 74).
- ³²(المصدر نفسه ، ص 75).
- ³³(محمد مطر : ادارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية ، دار وائل للنشر ، عمان ٢٠٠٤م: ص ١٠٧).
- ³⁴(المصدر نفسه ، ص 108).
- ³⁵(جمال حسين السميطي: المحفظة الاستثمارية المثلثي البيان الاماراتية ، ٤ سبتمبر ، ٢٠٠٦: ص ٤٤).
- ³⁶(عبد العزيز شويش، مظفر خالد عبد الحميد، فاتن سعد الرفاعي دور بيتا الشركات في بناء المحفظة الاستثمارية ، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار للفترة من ٢٠٠٩/٢٩-٢٠٠٩ ، ص ٣٥).
- ³⁷(نوزاد الهيثي: مقدمة في الاسواق المالية ، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، ١٩٩٨ م ص ٨١).
- ³⁸(محمد مطر : ادارة الاستثمارات، ص ١١٠).
- ³⁹(عبد الرحمن عبيد جمعة الكبيسي: المحفظة الاستثمارية الكفؤة في المصارف الاسلامية الدول مجلس التعاون الخليجي، بحث مقبول للنشر ، جامعة الانبار ، ٢٠٠٩ م: ص ١٢).
- ⁴⁰(المصدر نفسه ، ص 13).
- ⁴¹(جمال حسين السميطي: المحفظة الاستثمارية المثلثي ، ص 45).
- ⁴²(د. سيد كاسب محمد فهمي علي اساسيات الاقتصاد الاداري، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م : ص ٣٠).
- ⁴³(جمال حسين السميطي: المحفظة الاستثمارية المثلثي ، ص 46).
- ⁴⁴(د. سيد كاسب محمد فهمي علي اساسيات الاقتصاد الاداري، ص ٣١).
- ⁴⁵(درید كامل ال شبيب ، الاستثمار التحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٨ م، ص ٥٢).
- ⁴⁶(درید كامل ال شبيب، الاستثمار التحليل الاستثماري، ص ٥٣).
- ⁴⁷ نصر حمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية عمان، 2009: 57.
- ⁴⁸ فايز احمد تيم ، الادارة المالية ، عمان، 2009: 52.
- ⁴⁹ محمد علي العامری، الادارة المالية الحديثة ، عمان، 2013: 117.
- ⁵⁰ محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية ، عمان، 2022: 410.
- ⁵¹ رضا صاحب ال علي،ادارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر، عمان، 2002: 300.
- ⁵² محمد الصائغ، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية المجلة العراقية للعلوم الادارية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء . مج 3 . ع 11 . 2006: 112.
- ⁵³ رضا صاحب ال علي،ادارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر، مصدر سابق: 300.
- ⁵⁴ - محمود ابراهيم نور، سعر الفائدة واثره في النشاط المغرافي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 8 ، عدد 28، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، 2001 ، ص 222 .
- ⁵⁵ معدل النمو الاجمالي / حسين ديكان (اثر سعر الخصم في تحديد ربحية العائد على تكلفة الاستثمار) المجلة العراقية للعلوم الادارية / المجلد (1) 2002 ص 209



⁵⁶ معدل النمو الاجمالي / حسين ديكان (اثر سعر الخصم في تحديد ربحية العائد على تكالفة الاستثمار) المجلة العراقية للعلوم الادارية / المجلد (1) 2002 ص 209

* اعتمد الباحث على اربع سنوات تقع ضمن المدة الزمنية (2021-2024) هي 2021، 2022 ، 2023 ، 2024، اذ تمثل هذه السنوات معدل النمو لعدم وجود تقارير سنوية متكاملة لبقية السنين بسبب الظروف التي مر بها البلد.

المصادر

1. ابن منظور. (بدون تاريخ). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.
2. أبو زيد. (2008). المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية. بيروت: دار المحجة.
3. إسماعيل، م. هـ. (بدون تاريخ). النقود والبنوك. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
4. الأمير، ن. م. (2008). الضوابط الشرعية للاستثمار. مصر – الإسكندرية: دار القمة ودار الإيمان.
5. الجرجاني، أ. أ. ع. ب. م. (1987). التعريفات. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
6. الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر. (1420هـ). تحرير الأحكام (تحقيق: إبراهيم البهادري، إشراف: جعفر السبحاني). إيران – قم: مؤسسة الإمام الصادق (ع).
7. الراوي، خ. م. (2021). المدخل إلى تحليل الانحدار. العراق: جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر.
8. بخيت، ح. ن.، و مزنان، ن. ح. (2025). أثر عرض النقد على سعر الصرف التوازنى للدينار العراقي خلال المدة 1995–1980 . *Journal of Kufa Studies Center*, 1(5). <https://doi.org/10.36322/jksc.v1i5.4663>
9. الراوي، خ. و. (2009). إدارة مخاطر الأسواق المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
10. الزيدانيين، ج. س. (1999). أساسيات في الجهاز المالي. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
11. السامرائي، س. ع. (1983). الجهاز المالي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية.
12. السماوي، ع. ت.، & التميمي، أ. ف. (2008). التحليل والتخطيط المالي. عمان: دار اليازوري.
13. الشكرجي، ب. ذ.، & العباس، ح. ص. (2002). الصيغ التقاعدية في إدارة ميزانية المصادر التجارية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية.
14. العامري، م. ع. (2013). الإدارة المالية الحديثة. عمان.
15. العزي، ا. (2005). تكوين معدلات الفائدة. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17
16. العلامة الحلي. (ت726هـ). تحرير الأحكام.



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والإدارية
مجلد (21) عدد (4) 2025



17. الفهداوي، ف. س. ح. ع. (2002). أثر الاندماج في الأداء المالي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل.
18. الكبيسي، ن. م. ن. (1988). النقود والمصارف. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
19. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة. (1989). دراسة الحالة الاقتصادية للعالم.
20. الملا حسن، ث. ط. ح. (2006). التخطيط الاستراتيجي التسويقي وأثره في جودة الخدمة المصرفية. رسالة ماجستير، جامعة الموصل.
21. برتو، ف. ج. م. (2009). تقييم الاستثمارات المصرفية ومخاطرها باستعمال النسب المالية. رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
22. توماس، م. ، وآخرون. (2002). النقود والبنوك والاقتصاد (ترجمة: السيد عبد الخالق). الرياض: دار المریخ.
23. جميل، س. الزيدانيين. (1999). أساسيات في الجهاز المالي. عمان: دار وائل.
24. شبيب، د. ك. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. عمان: دار اليازوري.
25. طلال، ع. و. ب. (1982). دراسة مقارنة لأنظمة المصرفية في قطران نفطية مختارة ودورها في استثمار العوائد النفطية. جامعة بغداد.
26. عزي، ا. (2005). تكوين معدلات الفائدة. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17.
27. عبد الحسين، ز. (بدون تاريخ). البنك المركزي العراقي في ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيسه 1947-1972).
28. محمد، أ. (1981). المنهج العملي للعلاقات العامة في المؤسسات المعاصرة. القاهرة: العربي للتوزيع والنشر.
29. نوري، ن. م. ن. (1988). النقود والمصارف. الموصل: دار الكتب.
30. هيئة الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (1989). دراسة الحالة الاقتصادية للعالم.